واقع إدارة الحماية الاجتماعية من العنف الأسري في المملكة العربية السعودية

الباحث/ عبدالحميد مقبل العنزي

المستخلص:

تناول البحث جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة العنف الأسري وحماية المجتمع من تأثيراته السلبية. الجهود الحكومية والتشريعات من خلال إصدار قوانين مثل نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل، لتوفير الحماية اللازمة وتعزيز العدالة. أيضا النظام الأساسي للحكم الذي أكد على أهمية حماية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، مع تأكيد حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. ومكافحة العنف الأسري بتحديد أفعال العنف وتجريمها بعقوبات صارمة. أيضا توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للضحايا. ودور وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تنفيذ برامج لحماية الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء. بتعزيز الوعي المجتمعي، والتأكيد على أهمية الحماية الاجتماعية بشكل عام في تقليل الفجوة الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية ضمن رؤية ٢٠٣٠. وتقديم دعم مالي وخدمات للأسر ذات الدخل المحدود عبر برامج مثل "حساب المواطن" و"الضمان الاجتماعي." واعتماد سياسات مرنة وقابلة للتحديث لمواكبة المستجدات الاجتماعية والتطوير، وتوظيف التحول الرقمي لتقديم خدمات فعّالة. يسعى النظام لتحقيق بيئة أسرية آمنة ومستقرة، تدعم التنمية المستدامة وتحفظ حقوق الأفراد.

The reality of social protection management against domestic violence in the Kingdom of Saudi Arabia

ABDULHAMID MOQBEL ALENEZI

Abstract:

The research addressed the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in combating domestic violence and protecting society from its negative impacts. Government efforts and legislation

(ISSN: 2536 - 9555)

through the issuance of laws such as the Domestic Violence Protection Law and the Child Protection Law, to provide necessary protection and promote justice. Also, the Basic Law of Governance, which emphasized the importance of protecting the family as the nucleus of society, while affirming human rights according to Islamic Sharia. And combating domestic violence by defining acts of violence and criminalizing them with strict penalties. Also providing social, psychological, and health care for the victims. And the role of the Ministry of Human Resources and Social Development in implementing programs to protect vulnerable groups such as children and women. By raising community awareness and emphasizing the importance of social protection in general to reduce the economic gap and promote social justice within the framework of Vision 2030. And providing financial support and services to low-income families through programs such as "Citizen Account" and "Social Security." And adopting flexible and updatable policies to keep pace with social developments and advancements, and utilizing digital transformation to provide effective services. The system seeks to achieve a safe and stable family environment that supports sustainable development and preserves individual rights.

مقدمة

أدركت المملكة العربية السعودية خطورة ظاهرة العنف الأسري على الفرد والمجتمع، فسارعت إلى التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة، ومحاولة الحد منها بسن الأنظمة واللوائح الرادعة، وتقديم التوعية اللازمة لكل من يقيم على أرض المملكة حول المخاطر والأضرار التي تنتج عن العنف الأسري، كما عملت على إنشاء العديد من البرامج الوقائية والعلاجية الهادفة إلى التصدي لتلك الظاهرة. فبرزت الجهود من خلال سن القوانين والتشريعات، أو بالمشاركة الإقليمية والدولية، وتفاعل مؤسسات الدولة بكافة أشكالها.

وقد نص النظام الأساسي للحكم على أهمية هذا الحق وحمايته، حيث جاء في المادة العاشرة منه على أن: "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم". وكفل النظام لجميع الأفراد الرعاية والحماية الشاملة، وراعى بالأخص حقوق الطفل.

أصبحت ظاهرت العنف الأسري تلاقي اهتمام كبيرا من الجميع، الدولة والمجتمع والاعلام، وقد يعطى هذا مؤشرا جيدا بوعي المجتمع تجاه قضاياه، والواقعية وعدم الانكار للظواهر السلبية التي تطرأ عليه، قد يكون العنف الأسري مسائله حساسة في وقت ماضي، ما بين الانكار وغياب البيانات والاجراءات التي تحد من الظاهرة. وبالتأكيد المؤشرات الحالية تساعد في الحد من الظاهرة فالقضية يتبناها الجميع مع الدولة.

أولًا: لوائح الإيذاء من العنف:

تعمل المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على أمن الأسرة والمجتمع، وتحرص حرصا شديدا على أن تكون الأسرة خالية من النزاعات، بعيدة عن أي شكل من أشكال العنف، ولذا لم تأل جهدا في سن التشريعات والقوانين والأنظمة عبر التاريخ التي تحافظ على الأسرة، وتحفظها من الصراع والنزاع الذي بالتأكيد يكون له بالغ الأثر على المجتمع.

ومن التشريعات التي تصون الأسرة وتحميها من العنف الأسري:

١- النظام الأساسي للحكم:

لقد حرص القانون الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رقم(أ/٩٠)، الصادر بتاريخ (١٤١٢/٨/٢٧هـ) (١٩٩٢م) في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله، على الحفاظ على الأسرة وحمايتها ضد أية مهددات من شأنها أن تعصف بسلامها واستقرارها. **وجاء في أهم مواده:**

(ISSN: 2536 - 9555)

أ- أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، يربى أفرادها على العقيدة الإسلامية، واحترام النظام وتنفيذه.

ب- وأن الدولة تحرص على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمتها الإسلامية العربية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير جميع الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

ت- أن المملكة العربية السعودية تعمل على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

ج- الدولة على عاتقها توفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على أراضيها (النظام الأساسي للحكم، ١٩٩٢).

يُعرَّف النظام الأساسي للحكم بأنه مجموعة من القواعد العامة التي توضح شكل الدولة والحكومة، وتكوين السلطات، واختصاصاتها، والعلاقات بينها، وواقع العلاقة بين الفرد والدولة في ضوء الشريعة الاسلامية. وتنظيم أسلوب الحكم في المملكة العربية السعودية، مثل الدستور في البلدان الأخرى.

٢- قانون الأحوال الشخصية السعودي:

جاء قانون الأحوال الشخصية السعودي رقم (م/٧٣)، الصادر بتاريخ (١٤٤٣/٨/١٦هـ) في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، أكثر تركيزا على الأسرة وحمايتها، وقد حدد القانون الواجبات المطلوبة من دائم الأسرة تجاه بعضها، كما حرص على رفض كل أشكال العنف والضرر في محيط الأسرة **فنصت أهم المواد على الاتي:**

أ- يلتزم كل الزوجين بحقوق الاخر.

ب- حسن المعاشرة بالمعروف بين الزوجين، وتبادل الاحترام بما يؤدي للمودة والرحمة بينهما.

ت- عد أضرار أحدهما بالآخر ماديا أو معنويا.

ث- المحافظة على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

ج- على الزوج النفقة بالمعروف وعلى الزوجة الطاعة بالمعروف.

ح- أن للمحكة حق فسخ عقد الزواج إذا أضر الزوج بزوجته ضرا بالغا يتعذر معه دوام العشرة بالمعروف (نظام الأحوال الشخصية، ٢٠٢٢).

شكل ١ نظام الأحوال الشخصية

(ISSN: 2536 - 9555)

يعد نظام الأحوال الشخصية بالمملكة جزءًا هامًا من النظام السعودي، حيث يهدف هذا النظام إلى تنظيم قضايا العائلة والمواريث والزواج والطلاق وحقوق الأطفال والأحوال الشخصية الأخرى، حيث تعكس هذه القوانين المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية السائدة في المملكة.

ويتم تحديث جميع أنظمت الأحوال الشخصية والأسرية إذا استعدت الحاجة لذلك، ترفع الجهات المختصة ألي مجلس الوزراء ويتم مناقشة التعديل على النظام أو بنود محددة منه، وتحديث بما يواكب المشكلة والوقت الحل، وهذا يحقق مرونة عالية فيما يستجد من المشكلات الأسرية مع الزمن.

٣- نظام الحماية من الإيذاء:

الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٥٢) بتاريخ ١٤٣٤/١٢/٢٤هـ الموافق ٢٠١٣/١٠/٢٩م يتضمن النظام التعريف بالألفاظ والعبارات الخاصة به، وأهداف النظام، ضرورة الإبلاغ عن العنف، جهات تلقي بلاغات الإيذاء، حالات الإفصاح عن المبلغ، المبلغ حسن النية، دور الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في التعامل مع البلاغات، وما يجب أن تراعيه، وصول الإيذاء إلى مرتبة الجريمة، العقوبات. ويتكون من ١٧ مادة تفصيلية فيما يخص الإيذاء من جميع الإجراءات أهم ما جاء فيها:

يهدف النظام إلى الآتي:

أ- ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.

ب-تقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة.

ت- اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.

ث- نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه.

ج- معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.

ح- إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

خ- يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً.

د- مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام- مدني أو عسكري- وكل عامل في القطاع الأهلي، اطلع على حالة إيذاء- بحكم عمله- إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

ذ- إذا تلقت الشرطة بلاغاً عن حالة إيذاء، فإن عليها اتخاذ ما يدخل ضمن اختصاصها من إجراءات، وإحالة البلاغ مباشرة إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ر- يعفى المبلغ حَسَن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء وفقاً لأحكام هذا النظام.

أيضا اكد نظام الحماية من الإيذاء باتخاذ الوزارة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة جميع التدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء، **ولها في سبيل ذلك- دون حصر- القيام بما يأتي:**

أ- نشر التوعية بمفهوم الإيذاء وخطورته وآثاره السيئة على بناء شخصية الفرد واستقرار المجتمع وتماسكه.

ب- اتخاذ ما يلزم لمعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع، التي تسهم في إيجاد بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء.

ت- توفير معلومات إحصائية موثقة عن حالات الإيذاء؛ للاستفادة منها في وضع آليات العلاج، وفي إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة.

(ISSN: 2536 - 9555)

ج- تعزيز برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى الحد من الإيذاء من خلال وسائل الإعلام والأجهزة الأخرى.

ح- تنظيم برامج تدريبية متخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع حالات الإيذاء، بمن فيهم القضاة ورجال الضبط والتحقيق والأطباء والأخصائيون وغيرهم.

خ- توعية أفراد المجتمع- وبخاصة الفئات الأكثر تعرضاً للإيذاء- بحقوقهم الشرعية والنظامية.

د- تكثيف برامج الإرشاد الأسري.

ذ- دعم وإجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء.

يهدف النظام بشكل أساسي إلى الوقاية من العنف الأسري وتعزيز الشراكة والتضامن بين القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية المعنية لتوحيد الجهود الوطنية المشتركة لرفع الوعي المجتمعي أفرادا ومؤسسات بأضرار العنف الأسري وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد. يعتبر هذا النظام نقلة نوعية فيما يتعلق بمجال الحماية من العنف والإيذاء في المملكة ويأتي داعما ومؤيدا لكافة الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة في المملكة، حيث يقدم النظام المساعدة والمعالجة والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة وقبل ذلك بث التوعية بين أفراد المجتمع حول الإيذاء والآثار المترتبة عليه (نظام الحماية من الإيذاء، ٢٠١٣).

٤- نظام حماية الطفل:

صدر النظام بمرسوم ملكي رقم (م/١٤) بتاريخ ١٤٣٦/٢/٣هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/٢٦م، **أهم أهداف نظام حماية الطفل التالي:**

أ- التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.

ب- حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخصٍ له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

ت- ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له.

ث- نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

وأكد النظام على أنه يعد إيذاء أو إهمالًا تعرض الطفل لأيٍّ مما يأتي:

أ- إبقاؤه دون سند عائلي.

ب- عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.

ت- عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.

ث- التسبب في انقطاعه عن التعليم.

ج- وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.

ح- سوء معاملته.

خ- التحرش به جنسيًّا، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.

د- استغلاله ماديًّا، أو في الإجرام، أو في التسول.

ذ- استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره.

ر- تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه.

(ISSN: 2536 - 9555)

ز- التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.

كما أكد النظام أن للطفل الذي لا تتوافر له بيئة عائلية مناسبة، قد يتعرض فيها للإيذاء أو الإهمال؛ الحق في الرعاية البديلة من خلال ما يأتي:

أ- الأسرة الحاضنة التي تتولى كفالته ورعايته.

ب- مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية، إذا لم تتوافر أسرة حاضنة. وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.

ت- يُحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة.

ث- يحظر استغلال الطفل جنسيًا، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول.

ج- يحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يزين له سلوكًا مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف.

ح- يعد والدا الطفل- أو أحدهما، أو من يقوم على رعايته- مسؤولين في حدود إمكاناتهما المالية وقدراتهما عن تربيته وضمان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

خ- تتخذ الجهات ذات العلاقة التدابير اللازمة لضمان التزام والدي الطفل- أو من يقوم على رعايته- بتحمل مسؤولياتهما تجاهه، وحفظ حقوقه، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

د- في حالة انفصال الوالدين، يضمن للطفل حق الزيارة والاتصال بأي منهما؛ ما لم تقتض مصلحته غير ذلك (نظام حماية الطفل، ٢٠١٤).

يعنى هذا النظام بحماية كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، ومواجهة الإيذاء بكافة صوره والإهمال الذي قد يتعرض لها الاطفال في البيئة المحيطة به، إذ يؤكد النظام على حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها .

ثانياً: أنظمة ولوائح وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

تعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الجهة الأولى المسؤولة عن العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، من خلال اللوائح التنظيمية التي شرعتها الدولة، للحد من الظاهرة من خلال البرامج التي تقدمها.

تستمد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تشريعاتها وأنظمتها من نظامين الحماية من الايذاء وحماية الطفل، حدثت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لوائحها وتم تعميمها في ٢٠٢٤/٧/٢م، وهذا يؤكد أن اللوائح مرنه وقابلة للتحديث والتطور بما يواكب الواقع.

١- اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء:

ويهدف النظام إلى ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء، وإيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء، **لتحقيق أهداف النظام تقوم الوزارة بما يلي:**

أ- إجراء البحث الاجتماعي والنفسي للحالة التي تعرضت للإيذاء، والعمل على تأهيلها، وتمكينها بما يضمن مساعدتها على الاستقرار، والتكيف مع أوضاعها الأسرية، أو الاجتماعية

(ISSN: 2536 - 9555)

ب- المتابعة والإشراف على دور الإيواء لضمان رعاية الحالة التي ثبت تعرضها للإيذاء بالقدر الذي يحققً إعادتها لأسرتها .حمايتها، والعمل على إعداد البرامج التمكينية تمهيدا لعودتهم.

ت- تقوم الو ازرة بالتنسيق مع الجهات ذات العالقة، لضمان تقديم خدمة الإيواء والمساعدة والدعم المعنوي والنفسي والاجتماعي والصحي والأمني للحالة التي تعرضت للإيذاء.

ث- في سبيل الحد من الإيذاء تقوم الوزارة باقتراح التدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العالقة.

ج- تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع آليات وإجراءات التعامل مع الحالات المشتركة.

ح- يتحمل المسؤولية كل من ثبت علمه عن حالة إيذاء ولم يبلغ عنها بشكل مباشر أمام الجهات الأمنية.

خ- تلتزم كل جهة إبلاغ الوزارة عن حالة الإيذاء التي تطلع عليها فور العلم بها، أو تلقيها بالغ بشأنها، أما إذا كانت حالة الإيذاء تتطلب التدخل العاجل فعلى الجهة إبلاغ الجهات الأمنية.

كما جاء اللائحة بالتأكيد والالتزام بالتدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء، **تقوم الوزارة على سبيل المثال ال الحصر بما يأتي:**

أ- توعية أفراد المجتمع الفئات الأكثر عرضة للإيذاء وخصوص- بمفهوم الإيذاء وخطورته وإيضاح آثاره السلبية على الفرد والمجتمع، وإيضاح أفضل الطرق للوقاية منه والتعامل معه، وتوعيتهم بحقوقهم الشرعية والنظامية، وتكثيف برامج الإرشاد الأسري، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والنفسي بما يساعد

على معالجة الظواهر السلوكية التي تساهم في إيجاد بيئة مناسبة لحدوث الإيذاء، بالتنسيق مع الجهات ذات العالقة

ب- دعم إجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العالقة بالحماية من الإيذاء والعمل على تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع حالة الإيذاء من منسوبي الوزارة، والقضاة ورجال الضبط، والتحقيق والأطباء والإخصائيين. وغيرهم من الجهات ذات العالقة في الحماية من الإيذاء

ت- رصد وجمع وتوثيق البيانات والمعلومات المتعلقة بالإيذاء على مستوى المملكة، والتنسيق في هذا الشأن مع الجهات الأخرى في التعامل مع حالة الإيذاء، وذلك بهدف توفير إحصائيات دقيقة وموثقة وموحدة على مستوى المملكة، يمكن الاستفادة منها في وضع آليات للتعاون لعالج تلك الظاهرة، وفي إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

لوائح الإيذاء تعد جزءًا أساسيًا من النظام القانوني الذي يهدف إلى حماية الأفراد من الأذى الجسدي والنفسي. تُوضع هذه اللوائح لضمان حقوق الأشخاص وضمان سلامتهم من أي تصرفات قد تؤدي إلى الإيذاء أو العنف خاصتا النساء والاطفال، وتعد هذه اللوائح وسيلة رئيسية لمكافحة هذه الظواهر.

تهدف لوائح الإيذاء من العنف الأسري إلى منع الاعتداءات قبل وقوعها من خلال وضع عقوبات صارمة على الأفعال المسيئة، مما يسهم في ردع الجناة. كما توفر هذه اللوائح إطارًا قانونيًا واضحًا يمكن للأفراد اللجوء إليه للحصول على الحماية اللازمة. تشمل التدابير التي توفرها اللوائح تقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا، وتقديم آليات للإبلاغ عن حالات الإيذاء بسهولة وسرية، مما يشجع الضحايا على التقدم بشكواهم دون خوف من الانتقام.

إلى جانب ذلك، تُساهم هذه اللوائح في تعزيز الوعي المجتمعي حول خطورة الإيذاء وتبعاته، مما يخلق ثقافة مناهضة للعنف والتعديات. تطبيق اللوائح بشكل

(ISSN: 2536 - 9555)

فعال ينعكس إيجابيًا على المجتمع ككل، حيث يساهم في خلق بيئة أكثر أمانًا وعدلاً، ويحمي الفئات الضعيفة من الاستغلال والاعتداء.

لوائح العنف الأسري في المملكة العربية السعودية تهدف إلى حماية الأفراد من جميع أشكال العنف الذي قد يحدث داخل الأسرة، وهي جزء من جهود الدولة لتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على سلامة المجتمع.

تتضمن اللوائح عقوبات صارمة على المعتدين، وتلزم الجهات المعنية بالتدخل السريع في حالات الإيذاء، سواء من خلال توفير الحماية الفورية أو الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا.

بالإضافة إلى ذلك، تشجع اللوائح على الإبلاغ عن حالات العنف الأسري عبر قنوات مخصصة مثل الخط الساخن للحماية من الإيذاء، مع ضمان السرية التامة للمبلغين. تهدف هذه الإجراءات إلى منع تكرار حالات العنف وتقديم العدالة للضحايا، تسهم لوائح العنف الأسري في تعزيز الوعي المجتمعي حول خطورة هذه الظاهرة، وتدعم جهود الحكومة في بناء مجتمع قائم على العدالة والاحترام المتبادل داخل الأسر (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

شكل ٢: أهداف الحماية من الإيذاء

٢- اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل:

ويهدف نظام اللائحة الذي صدر بقرار وزاري رقم ٥٦٣٨٦ وتاريخ ١٤٣٦/٦/١٦هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٥م، إلى الحماية من الإيذاء تجاه الاطفال، وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، وجميع الخدمات التي تضمن توفر جميع الاحتياجات للأطفال بشكل عام، في المنزل والمدرسة.

يهدف هذا النظام إلى ما يأتي:

أ- التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.

ب- حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

ت- ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال، بتوفير الرعاية اللازمة له.

ث- نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

لتحقيق أهداف النظام تقوم الجهات ذات العلاقة كل فيما يخصه بما يلي:

أ- حماية الطفل من كافة أشكال الإيذاء والإهمال والتمييز والاستغلال، وتمكينه من حقوقه وفق ما قررته الشريعة الإسلامية، وأحكام نظام حماية الطفل

(ISSN: 2536 - 9555)

ولائحته التنفيذية، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.

ب- ضمان أن تكون البيئة المحيطة بالطفل في المنزل؛ أو المدرسة؛ أو الحي؛ أو الأماكن العامة؛ أو دور الرعاية؛ أو البيوت الاجتماعية؛ أو الأسرة البديلة؛ أو المؤسسات الحكومية والأهلية؛ أو ما في حكمها؛ بيئة مناسبة لحماية الطفل من كل ما يهدد بقاءه أو صحته الجسدية، أو النفسية، أو الفكرية، أو التربوية، أو الأخلاقية.

ت- توفير الرعاية والعناية والتأهيل اللازم للطفل الذي يتعرض للإيذاء أو الإهمال وبما يضمن مساعدته على الاستقرار والتكيف مع أوضاعه الأسرية والاجتماعية.

ث- ضمان التزام المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو تربية أو حماية الطفل بالمعايير المتعارف عليها في مجال السلامة والصحة وكفاءة الموظفين الموكلة إليهم أعمال حماية الطفل من الإيذاء والإهمال وتمكينه من حقوقه.

ج- قيام الجهات ذات العلاقة باتخاذ جميع التدابير المناسبة الإدارية والاجتماعية والتربوية والتعليمية التي تكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال أو عدم المساواة سواء أكان في رعاية والديه أم أحدهما أم من في حكمهما أم كان في رعاية أي شخص آخر أو مؤسسة تعليمية أو إصلاحية أو إيوائية أو اجتماعية أو خيرية.

ح- نشر الوعي بأهمية تمكين الطفل من حقوقه، وحمايته من الإيذاء والإهمال من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والجهات

ذات الصلة الأخرى، بما يضمن توعية أفراد المجتمع بمفهوم الإيذاء والإهمال للطفل وخطورته، وإيضاح آثاره السلبية على الفرد والمجتمع، وبيان أفضل الطرق للوقاية منه والتعامل معه، وتوعية الأطفال والأسر بحقوقهم وواجباتهم الشرعية والنظامية، وتكثيف برامج الإرشاد الأسري بما يساعد على معالجة الظواهر السلوكية التي تساهم في إيجاد بيئة مناسبة لحدوث الإيذاء أو الإهمال ولوزارة الشؤون الاجتماعية في سبيل تحقيق ذلك التنسيق مع الجهات العامة أو الخاصة ذات العلاقة.

خ- رصد وجمع وتوثيق البيانات والمعلومات المتعلقة بإيذاء الطفل، أو إهماله، أو عدم تمكينه من حقوقه على مستوى المملكة، من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التعليم ووزارة الصحة والجهات الأخرى العامة، أو الخاصة ذات العلاقة بالتعامل مع حالات الإيذاء والإهمال، وذلك بهدف توفير إحصائيات دقيقة وموثقة وموحدة على مستوى البلاد، يمكن الاستفادة منها في وضع آليات لعلاج تلك الظاهرة، وفي إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

د- قيام الجهات ذات العلاقة بالتنسيق فيما بينها لضمان تقديم خدمات الإيواء والدعم النفسي والاجتماعي والصحي والأمني للطفل بشكل عام، ولمن يتعرض للإيذاء أو الاهمال من الأطفال بشكل خاص.

- العمل على نمو شخصية الطفل نمواً كاملاً ومتناسقاً من خلال ضمان نشأته في بيئة عائلية، وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

ذ- إعداد الطفل إعداداً متكاملاً ليحيا حياة سوية في المجتمع، وتربيته على القيم والمثل العليا التي تحث عليها الشريعة الإسلامية والأعراف العربية الأصيلة والمواثيق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل، والتي انضمت إليها المملكة.

(ISSN: 2536 - 9555)

ر- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع برامج توعوية وتثقيفية للأفراد والمجتمع بما يساعد على توفير الدعم اللازم للطفل ولمن يقوم برعايته، وبيان أشكال وطرق الوقاية من الإيذاء والإهمال وآليات الإبلاغ عنها.

وحسب اللائحة يعد إيذاء أو إهمالاً تعرض الطفل لأي مما يأتي:

أ- إبقاؤه دون سند عائلي.

ب- عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.

ت- عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.

ث- التسبب في انقطاعه عن التعليم.

ج- وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.

ح- سوء معاملته.

خ- التحرش به جنسياً، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.

د- استغلاله مادياً، أو في الإجرام، أو في التسول.

ذ- استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره.

ر- تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه.

ز- التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.

س- كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

اعتمدت اللائحة (١٧ مادة) تعرّف وتشرح كل ما له علاقة بنظام الحماية من الإيذاء في المملكة العربية السعودية.

لوائح العنف الأسري لحماية الاطفال وضمان سلامتهم، تهدف هذه اللوائح إلى تحديد الأفعال التي تعتبر إساءة أو إهمالًا للأطفال داخل الأسرة، وتضع عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الجرائم. توفر هذه اللوائح إطارًا قانونيًا يضمن التدخل السريع من قبل الدولة لحماية الأطفال المعرضين للعنف أو الإهمال.

كما تساهم في رفع الوعي المجتمعي حول حقوق الطفل وأهمية خلق بيئة آمنة وصحية للنمو والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تُلزم اللوائح الجهات المختصة بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الأسري، مما يساعدهم على التعافي والتأقلم مع حياتهم. تطبيق هذه اللوائح يسهم في بناء مجتمع يحترم حقوق الأطفال ويضمن لهم مستقبلاً آمنًا، كما يعزز من تماسك الأسر والوقاية من تكرار حالات العنف الأسري (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

ثالثاً: العقوبات والإجراءات النظامية للحد من العنف الأسري:

الوقاية أو الحماية من العنف الأسري تتخذ صور متعددة، فأساس الحماية وضع التدابير اللازمة للحماية من الإيذاء قبل وقوعه وبمعنى آخر وضع السياسات الجنائية الوقائية والعقابية لمكافحة العنف وذلك بتحديد الأفعال التي تعد جرائم مرتكبة نتيجة للعنف ووضع الأساليب الوقائية لمنعها. فالعلاج والمواجهة للخطورة الإجرامية في العنف الأسري يكون بإضفاء صفة الجريمة وتوقيع العقاب على الفاعل، وضرورة الاهتمام بالجانب الوقائي. أولت المملكة العربية السعودية الأسري اهتماما خاصا ونابعا من حرصها على أمن وحماية المجتمع من خلال العقوبات والإجراءات النظامية للحد كم العنف الأسري.

اهتمت المملكة العربية السعودية بمواجهة العنف الأسري والتصدي له، بوضع السياسات الجنائية للحد منه، كنظام الحماية من الإيذاء وبما يتضمنه من عقوبات، بهدف مكافحة العنف الأسري بكافة أشكاله.

لقد وجدت الحكومة في المملكة العربية السعودية أن معالجة ظاهرة العنف الأسري، لا تكون إلا بأصباغ الصفة النظامية لمحاربة العنف الأسري، والتصدي له بالنصوص الوقائية والنصوص العقابية للحد من آثاره على الأسرة والمجتمع. ظهر اهتمام الدولة بإصدار أنظمة الحماية من الإيذاء وإضفاء صفة النظامية على كافة أشكال العنف الأسري (فتوتة، ٢٠١٧، صفحة ١٣٦).

(ISSN: 2536 - 9555)

أضيفت المادة ٢٣ وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٢) وتاريخ ٦/٨/١٤٤٣هـ، **وتنص على الآتي:**

١-يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) وبغرامة لا تزيد على (مائة) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً شكل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من هذا النظام. وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية

٢-تضاعف عقوبة الجريمة المشار إليها من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنتين) ولا تزيد على (خمس) سنوات، وغرامة لا تقل عن (مائة) ألف ريال ولا تزيد على (خمسمائة) ألف ريال، **في حالة اقتران الجريمة بأي مما يأتي:**

أ- إن كان من وقع عليه الإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة.

ب- إن وقع الإيذاء في مكان العمل أو الدراسة أو الرعاية أو العبادة.

ج- إن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام.

د- إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.

هـ- إن تعددت أفعال الإيذاء في الواقعة.

٣-تضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود، ويعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة، بالعقوبة المقررة للجريمة". (نظام الحماية من الإيذاء، ٢٠٢٣).

وتظهر سياسة العقاب في نظام الحماية بالتدخل بفرض العقوبات على مرتكبي العنف والإيذاء، إلا أن العنف مازال موجودا، فنظام الحماية من الإيذاء وما يتضمنه من عقوبات ساعد في الحد من حالات العنف الأسري، وفتح الطريق لكل من يتعرض للعنف الأسري، باللجوء إلى الجهات الرسمية، لمساءلة المعنف،

ووجوب التبليغ عن حالات الإيذاء فورا، ويتعرض للمساءلة من يخالف ذلك (فتوته، ٢٠١٧، صفحة ١٣٩).

شكل ٣: من إشكال العنف الأسري التي يعاقب عليها القانون

ضبط العنف الأسري أمر ضروري لحماية الأفراد والمجتمع من العنف، خاصة الأطفال والنساء، من التعرض للإيذاء. يساهم هذا الضبط في توفير بيئة آمنة ومستقرة للأسر، ويعزز من تماسك المجتمع. من خلال تطبيق القوانين الصارمة والعقوبات على المعتدين، يتم ردع السلوكيات المسيئة والحد من تكرارها. كما يتيح ضبط العنف الأسري تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، مما يساعدهم على التعافي والتأقلم. إضافةً إلى ذلك، يعزز ضبط العنف الأسري من الوعي بحقوق الأفراد وأهمية الاحترام المتبادل، مما يؤدي إلى بناء مجتمع يسوده العدالة والسلام.

(ISSN: 2536 - 9555)

العقوبات على المعنفين ضرورية لردع السلوكيات المسيئة وحماية الضحايا. فهي تساهم في تعزيز العدالة، وتقلل من تكرار حالات العنف، كما تشكل رسالة قوية بأن المجتمع لا يتسامح مع الإيذاء. بالإضافة، تساعد العقوبات على رفع الوعي بحقوق الأفراد وتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف.

رابعا: آلية التطوير والاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية:

الحماية الاجتماعية لها دور رئيسي في القضاء على الفقر عن طريق توفير نظم الحماية الاجتماعية للجميع. علاوة على ذلك، اعترفت منظومة الأمم بولاية منظمة العمل الدولية في الحماية الاجتماعية، بإسناد المسؤولية الرسمية إلى منظمة الامم المتحدة اعترافاً عالمياً العمل الدولية عن تجميع البيانات وتقديم التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك، تدعو الغاية إلى حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة من أجل القضاء على الفقر وتدرس على وجه التحديد الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. كما تساهم أرضيات الحماية الاجتماعية في التغطية الصحية الشاملة إذ تضمن تلك الأرضيات الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. كما يبرز برنامج عام ٢٠٣٠ الدور الذي تضطلع به الحماية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق الآثار.

ضمان نظم حماية اجتماعية مستدامة. من المهم عند تصميم أو إصلاح نُظم الضمان الاجتماعي أن يراعى بعناية نطاق تغطيتها وكفاية إعاناتها واستدامتها واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو أكثر الطرق فعالية من أجل تحقيق المالية والتضامن فيها. والتضامن في التمويل ليس شمولية نطاق تغطية نظام الحماية الاجتماعية وكفاية إعاناته واستدامته المالية في آن واحد. الإنفاق على نظم الحماية الاجتماعية هو استثمار طويل الأجل في الناس، وقد يفضي غياب هذا

الاستثمار إلى تقويض التقدم الاقتصادي والاجتماعي (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٢١).

الحماية الاجتماعية في السعودية تهدف إلى توفير الرعاية والدعم للأفراد والفئات الأكثر حاجة في المجتمع. تأتي هذه الحماية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تعزيز جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية. تقدم الدولة العديد من البرامج والخدمات التي تشمل الدعم المالي للأسر المحتاجة، التأمين الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية للمتقاعدين.

تبذل المملكة العربية السعودية جهود كبيرة لدعم المواطنين في مختلف مراحل حياتهم لضمان حياة كريمة تعود إمكانية تحقيق هذه الجهود إلى تكامل أنظمة الرعاية الاجتماعية، ومن خدماتها توفير رعاية الأيتام ورعاية الأحداث ورعاية المسنين. كما يلقى هذا القسم الضوء على برامج الدعم والتمويل الوقائي للباحثين عن عمل، وبرامج الدعم والتمويل الاجتماعي، وتمويل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعانة زواج للأيتام، والتمويل الاجتماعي والأسري، وبرامج الدعم السكني، وبرامج الدعم في جائحة كورونا، وخدمات التقاعد والتأمينات الاجتماعي وخدمات حماية الأسرة.

أنظمة الرعاية الاجتماعية:

وَضِع نظام الحماية الاجتماعية وِفق استراتيجيات مدروسة بعناية لتحقيق مجتمع سليم ومُمَكن، فهو نظام بُنيَّ بمجهوداتٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ ليحقق استقرار المواطنين، ويُحسّن جودة حياتهم، ويذلل المخاطر أمامهم، ويعمل على استمرارية دعمهم على مستوى اقتصادي واجتماعي ونفسي. كما اهتمت الدولة بوضع برامج وقائية لتعزيز دعم الأفراد والمجتمع بكافة فئاته لسدّ مختلف احتياجاته، ووضعت برامج رعاية وتأهيل لِمَن هم بحاجة لمساعدات

(ISSN: 2536 - 9555)

دائمة، لتصلَ إلى بناء مجتمعي مستقر، ومتوازن، ومتكافئ، **ومن أهم برامج الحماية الاجتماعية بالمملكة:**

أ- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
ب- اللائحة التنفيذية لنظام الأحداث.
ت- اللائحة التنفيذية لنظام حقوق كبير السن ورعايته.
ث- اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التسول.
ج- اللائحة التنفيذية للعمل التطوعي.
ح- نظام الضمان الاجتماعي.
خ- الحقيبة الوطنية لتدريب المقبلين والمقبلات على الزواج.
د- اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية.
ذ- اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء.
ر- اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل.
ز- دعم الأسر المنتجة.
س- برامج الإسكان التنموي (وزارة الموارد المبشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

إضافة إلى ذلك، تُقدّم خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء وكبار السن، من خلال مؤسسات الدولة واهمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. تعمل الوزارة على حماية هذه الفئات من التعرض للعنف أو الإيذاء، وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم من خلال مراكز متخصصة وبرامج دعم نفسي واجتماعي.

كما تشمل الحماية الاجتماعية في السعودية تعزيز فرص العمل، وتقديم مساعدات مالية للأسر ذات الدخل المحدود، مما يسهم في الحد من الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي. هذه الجهود تسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وأمانًا للجميع

وُضِع نظام الحماية الاجتماعية وِفق استراتيجيات مدروسة بعناية لتحقيق مجتمع سليم ومُمَكن، فهو نظام بُنِي بمجهوداتٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ ليحقق استقرار المواطنين، ويُحسّن جودة حياتهم، ويذلل المخاطر أمامهم، ويعمل على استمرارية دعمهم على مستوى اقتصادي واجتماعي ونفسي. كما اهتمت الدولة بوضع برامج وقائية لتعزيز دعم الأفراد والمجتمع بكافة فئاته لسدّ مختلف احتياجاته، ووضعت برامج رعاية وتأهيل لِمَن هم بحاجة لمساعدات دائمة، لتصلَ إلى بناء مجتمعي مستقر، ومتوازن، ومتكافئ.

منجزات وجهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في التحول الرقمي

نفّذت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بوكالة التحول الرقمي العديد من الخطط والبرامج والمبادرات ضمن إستراتيجيتها للتحول الرقمي التي استهدفت كل قطاعات الوزارة وخدماتها المقدمة للمستفيدين، من أجل الارتقاء بجودة تلك الخدمات، وتحسين تجربة المستفيد، وأطلقت الوزارة العديد من المنصات الرقمية بالإضافة إلى تطبيقها الموحد، واستعانت بتقنيات الذكاء الاصطناعي؛ بهدف تحقيق تجربة مستفيد متكاملة تتسم بالسهولة واليسر، وفق رؤية تسهم في الوصول إلى إنجاز الأهداف المرجوة.

يُعنى قطاع التنمية الاجتماعيّة بترسيخ قيم الترابط والعناية بالأسرة والمجتمع السعودي، وتتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مهمة تطوير القطاع وجعله منسجماً مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي أكدت ضرورة بناء مجتمع حيوي قادر على تحقيق التطلعات الوطنية، ومن المهام الرئيسة في قطاع التنمية الاجتماعية توفير جميع وسائل التمكين والدعم للفئات المستفيدة من خدماتها، منهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والأيتام، وكبار السن، والمعنفون، والمرأة العاملة، والأحداث الجانحون، والمتسولون؛ فالوزارة مسؤولة عن تقديم التوجيه والرعاية التأهيلية الاجتماعية والإرشاد الأسري والإرشاد الاجتماعي لهذه الفئات، إلى جانب تقديم الرعاية والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقديم برامج ومشاريع تسهم في تحسين إمكانيات هذه الفئات وزيادة دخلها ورفع مستوى

(ISSN: 2536 - 9555)

معيشتها، ومساعدة المستفيدين القادرين على العمل وتحويلهم إلى منتجين ومستقلين مادياً، وتدريب المستفيدين وتأهيلهم وتيسير اندماجهم في سوق العمل. تعد منصة الدعم والحماية الاجتماعية من المنصات الرقميّة الرائدة، لما لها من أثر مباشر على شرائح المجتمع كافة، وتستهدف المنصة حماية الفئات الأشد احتياجاً في المجتمع، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار وتحسين جودة حياتهم، وتذليل المخاطر أمامهم، والعمل على استمرارية دعمهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وأطلقت الوزارة البطاقة الرقمية لمستفيدي الضمان الاجتماعي عبر منصة الدعم والحماية الاجتماعية، التي تتيح لحاملها إمكانية استخدامها لتمثل مشهداً ضمانياً لإثبات أن المستخدم أحد المستفيدين المؤهلين في برنامج الضمان الاجتماعي، كما أطلقت خدمة الربط مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان؛ لبناء خدمة استعلام عن بيانات مستفيدي الضمان المؤهلين بمنصة الدعم والحماية الاجتماعية التي تسهم بالتسهيل والتكامل بين الطرفين وبناءً على جودة القرارات الصادرة وصحتها بأحقية حصول المستفيد على خدمات الإسكان التنموي (واس، ٢٠٢٤).

الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى توفير شبكة أمان اجتماعي للمواطنين والمقيمين، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. تعمل الحكومة على دعم الفئات الضعيفة وتخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية، من خلال برامج مثل "حساب المواطن" و"الضمان الاجتماعي"، والتي تضمن تقديم الدعم المالي المباشر للفئات المحتاجة.

كما تساهم الحماية الاجتماعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال توفير بيئة تحفّز على العمل والإنتاجية، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة. إضافةً إلى ذلك، تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى معيشة كريمة للجميع، مما يقلل من معدلات الفقر والبطالة، ويعزز من انخراط الفئات الشابة في سوق العمل.

خاتمة

تنظيم العنف الأسري في السعودية يعد جزءًا أساسيًا من جهود الحكومة لحماية الأفراد وتعزيز الاستقرار الأسري. يتم تنظيم العنف الأسري من خلال مجموعة من القوانين واللوائح، أبرزها نظام الحماية من الإيذاء الذي صدر عام ٢٠١٣، والذي يهدف إلى حماية جميع أفراد الأسرة من أي شكل من أشكال الإيذاء، سواء كان جسديًا أو نفسيًا أو جنسيًا أو اقتصاديًا.

شهد التعامل مع حالات العنف الأسري في السعودية تطورًا ملحوظًا على مر السنوات، حيث أصبحت المملكة تولي اهتمامًا أكبر لحماية الأفراد وضمان حقوقهم داخل الأسرة. في البداية، كان العنف الأسري موضوعًا محدود النقاش في المجتمع، وغالبًا ما يُعتبر مسألة داخلية يجب حلها بشكل غير علني. ولكن مع مرور الوقت وزيادة الوعي المجتمعي، أصبح العنف الأسري قضية اجتماعية تحتاج إلى تدخل الجميع.

اليوم، تسير السعودية نحو بيئة أسرية أكثر أمانًا، حيث تتكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية للقضاء على العنف الأسري وتقديم الحماية اللازمة للضحايا، مما يعزز حقوق الإنسان ويقلل من هذه الظاهرة.

(ISSN: 2536 - 9555)

المراجع

- النظام الأساسي للحكم. (١٩٩٢). السعودية: أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢.
- بلقيس عبدالرحمن فتوتة. (٢٠١٧). السياسة الجنائية لمكافحة العنف الأسري في المملكة العربية السعودية. السودان: وزارة العدل – المكتب الفني.
- مؤتمر العمل الدولي. (٢٠٢١). بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان. منظمة العمل الدولية.
- نظام الأحوال الشخصية. (٢٠٢٢). المملكة العربية السعودية: قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٩) وتاريخ ١٤٤٣/٨/٥هـ.
- نظام الحماية من الإيذاء. (٢٠١٣). المملكة العربية السعودية: مرسوم ملكي رقم (م/٥٢) بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٥.
- نظام حماية الطفل. (٢٠١٤). السعودية: مرسوم ملكي رقم (م/١٤) بتاريخ ١٤٣٦/٢/٣.
- واس. (٢٠٢٤). منجزات وجهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في التحول الرقمي. وكالة الانباء السعودية. تم الاسترداد من https://www.spa.gov.sa/N2057362
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٤). اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء. المملكة العربية السعودية.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٤). اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. المملكة العربية السعودية.
- وزارة الموارد المبشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٤). الحماية الاجتماعية. المملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترداد ١٥ ١٠، ٢٠٢٤، من https://www.hrsd.gov.sa/social-protection